

الاقتصاد الإسلامى بين أهل السنة والشيعة

برغم تعدد للحاولات والاجتهادات لوضع نظرية متكاملة للاقتصاد الإسلامى، فإن هذه النظرية ما زالت فى طور الاجتهادات وللحاولات ولم تتبلور بعد. والدليل على ذلك وجود اختلافات جوهرية بين هذه الاجتهادات تجعلنا نقول: إن هذه نظريات تنسب لأصحابها وتعبر عن فهمهم للاقتصاد الإسلامى، ولا تعبر- حتى الآن على الأقل- عن الإسلام ذاته، وإن كان كل من يقدم رأيه أو اجتهاده يعلن أن هذا هو الإسلام وأن الخارج عليه خارج على الإسلام. والخلافات فى ذلك بين أهل السنة ليست أقل من الخلافات بين الشيعة. ففى المجتهدين من أهل السنة من وضعوا النظرية الاقتصادية الإسلامية فى إطار اشتراكى ينكر الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، ومنهم من أسس نظريته على أن الاقتصاد الإسلامى قائم على النظام الرأسمالى والملكية الفردية والحرية الاقتصادية.. ومنهم من رأى أن الإسلام وضع الإطار العام، أو الأساس الأخلاقى للسياسة الاقتصادية وترك للمسلمين فى كل زمان ومكان أن يضعوا لأنفسهم النظام الذى يناسبهم ويتفق مع ظروفهم بحيث لا يخرج عن هذه المبادئ الأساسية. ولعلنا نذكر الكتب التى صدرت فى الستينات عن اشتراكية الإسلام حين بدأ التطبيق الاشتراكى فى مصر، وكانت اجتهادات الفقيه السورى الدكتور مصطفى السباعى من أشهر هذه الاجتهادات فى كتابه (اشتراكية الإسلام) الذى قامت وزارة الثقافة فى مصر بطبعه وتوزيعه على أوسع نطاق فى ذلك الوقت. ونذكر أيضا كتب الأستاذ محمود شلبى فى منتصف الستينات: اشتراكية أبى بكر- اشتراكية عمر (جزآن)- اشتراكية أبى ذر- اشتراكية عثمان- اشتراكية على. وفى كتاب اشتراكية عمر

على سبيل المثال قال: إن عمر أسس اشتراكية قائمة على أن لكل بحسب حاجته ولكل حسب جهده، وكل إنسان مكلف بأن يعمل ما دام قادرا على العمل، فإن لم يكن قادرا يجب أن يصل إليه من الدولة ما يكفيه من المال. وليس لأحد مال والمال مال الله، ولكل إنسان حق في مال الله. وللدولة تأمين مصادر الإنتاج. والله يحب القصد والتقدير في الإنفاق ولا يحب المسرفين، ويحرم البذخ في الإنفاق والمعيشة. ولذلك قرر عمر مصادرة أموال حاكم مصر عمرو بن العاص، ومصادرة أموال ابنه. وفكر في مصادرة جميع الأموال الزائدة ليعيد توزيعها بين الناس، وفي نفس الوقت فقد أبقى رأس المال المعقول الذي يرضى مصالح للجتمع، ووضع قواعد العزل السياسي، ونظام المخابرات، والرقابة الإدارية، وقانون من أين لك هذا، وقانون منع الاحتكار، ونظام مجانية العلاج، وأشرف على التموين بنفسه، ووضع نظام التأمين الاجتماعي فكان يفرض للمولود مائة درهم، فإذا كبر بلغ به مائتي درهم، وإذا بلغ زاده، وكان يفرض للقيط مائة درهم ويجعل إرضاعهم ونفقتهم من بيت المال، ونفذ مبدأ (لا أحد إلا وله في هذا المال حق، لا أحد أحق به من أحد). وكان يوصى الحكام والخليفة من بعده: (لا تؤثر غنيتهم على فقيرهم، اجعل الناس عندك سواء ولا تجعل المال دولة بين الأغنياء منهم، ولا تغلق بابك دونهم فيأكل قلوبهم ضعيفهم)، ولما حضرته الوفاة قال لابنه: (اقصدوا في كفتي، واقصدوا في حفرتي) وكان يقول: (من استعمل رجلا لمودة أو قرابة لا يحمله على استعماله إلا ذلك فقد خان الله ورسوله) ويقول: (ليس خيركم من عمل للأخرة وترك الدنيا، أو عمل للدنيا وترك الآخرة، ولكن خيركم من أخذ من هذه ومن هذه). ووضع قاعدة: (لقد هممت ألا أدع فيها ذهباً ولا فضة إلا قسمته بين المسلمين).. وهكذا أجهد بعض الباحثين أنفسهم في تأصيل النظرية الاشتراكية في الإسلام.

على الجانب الآخر هناك عشرات من الباحثين أجهدوا أنفسهم لإثبات أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد رأسمالي مائة في المائة. بينما اكتفى باحثون آخرون بالكشف عن القواعد أو المبادئ الاقتصادية في القرآن والسنة، ومن هؤلاء الدكتور عبد الهادي النجار أستاذ الاقتصاد والمالية العامة السابق بجامعة الإسكندرية، وفي كتابه (الإسلام والاقتصاد) قال: إن استعارة المصطلحات الاقتصادية السائدة الآن وإقامة هيكل اقتصادي إسلامي عليها، يؤدي إلى تأويل متعسف أو إلى التفاضل عن أحكام الشريعة الإسلامية، ويصل الدكتور النجار إلى أن منهج البحث في الإسلام أيا كانت مجالات البحث لابد أن تبدأ من الترابط العضوي بين الدين والدنيا، والحياة والآخرة، وأن الحياة وسيلة إلى غاية، وإذا صلحت الوسيلة صلحت الغاية وذلك تطبيقاً لقول الله تعالى في سورة القصص الآية ٧٧: ﴿وَاتَّبِعْ فِيمَا أَنْتَ مِنَ اللَّهِ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾، والمنهج الإسلامي لا يرفض الأخذ عن غير المسلمين، لأن الإسلام أطلق سلطان العقل من كل ما يقيد، ولذلك فلا يمكن اتهام حركات التجديد بتهمة استيراد الأفكار والنظريات، والقرآن ينهانا عن الالتزام بما توارثه الأبناء عن الآباء: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧﴾﴾ (البقرة الآية ١٧). ومع تعدد الكتب والمذاهب الفقهية فإن المسلمين قد لا يجدون في حياتهم المتطورة حكماً فقهياً صريحاً لبعض ما يطرأ من مشاكل.. وهذا ما يدعو إلى الاهتمام بقضية الاجتهاد.

وتتلخص مبادئ الاقتصاد الإسلامي في نظر الدكتور عبد الهادي النجار فيما يلي:

أولاً: أن النشاط الاقتصادي وكل نشاط للمسلم يمكن أن يكون عبادة يثاب عليها إذا قصد بعمله وجه الله. وفي الحديث: (إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها..) والاقتصاد الإسلامي لا يهدف إلى النفع المادي وحده مثل النشاط الاقتصادي الوضعي، ولكنه يربط بين النفع المادي والإيمان بأن الله سيسأل

الإنسان عن كل ما يعمل. فالهدف الاقتصادي في الإسلام تعبدى ولذلك يتحقق الخير للمجتمع وليس للفرد وحده، بينما الهدف في الاقتصاد الوضعي المصلحة الشخصية، وهذا ما فتح الطريق للسيطرة الاقتصادية وتغليب الطابع الاحتكاري على الأسواق وإشعال الحروب في كل حين.

ولذلك فإن النشاط الاقتصادي الإسلامي تحكمه القوانين الشرعية ورقابة الضمير القائمة على الإيمان بالله وبالحساب في الآخرة، بينما النشاط الاقتصادي الوضعي تحكمه قوانين من صنع البشر، لذلك يسهل التحايل عليها والإفلات من رقابتها. وقيمة الإنسان- في مفهوم الإسلام- تتحدد بمقدار ما يبذل من جهد: (الشرح آية٧) ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ والإسلام يقرر أنه ليس للإنسان إلا ما سعى، بما يعنى أن ما يحصل عليه الإنسان- في الدنيا والآخرة- إنما يكون على أساس عمله، ولذلك كان الأنبياء يعملون، وفي الحديث: (إن أشرف الكسب كسب الرجل من عمل يده) وأيضاً: (إن من الذنوب ما لا يغفره إلا السعى في طلب الرزق).

وولى الأمر عليه مسئولية توفير مجالات العمل وتوفير الاحتياجات الأساسية لكل فرد، وللدولة أن تتدخل في العقود والعلاقات الاقتصادية لمراقبة تطبيق أحكام الشرع ومصالح المسلمين. وهذه المراقبة العامة هي التي تسمى (الحسبة). وللدولة حق الإشراف والرقابة المستمرة، ولها إجبار البعض على أعمال ضرورية لا تتم مصلحة المسلمين إلا بها، وللدولة أن تتدخل لتحديد الأجور تحديدا عادلا، والأصل في علاقات العمل الحرية. وليس للمسلم أن يتهرب من العمل باسم التفرغ للعبادة أو التوكل على الله، فإن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة، ولا يحق لمسلم أن يأخذ صدقة وهو قادر على العمل أو لديه ما يكفيه، وفي الحديث: (من سأل شيئاً وعنده ما يغنيه فأجما يستكثر من جمر جهنم، قالوا: وما يغنيه، قال: قدر ما يغديه

ويعشيه) و: (لأن يأخذ أحدكم حبلاً فيحتطب ويبيع ويأكل ويتصدق خير من أن يسأل الناس). والأجر العادل للعامل واجب شرعى وكذلك الثمن العادل للسلعة وفقا للمبدأ: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ الشعراء (١٨٣) و ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ الَّذِينَ إِذَا كَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾ أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ﴿٤﴾ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥﴾ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّهِ الْعَالَمِينَ ﴿٦﴾ للمطففين (٦-١) وهذا يعنى تحريم إكراه الناس بإنقاص حقوقهم عامة سواء بسُلطان المال أم باحتكار التجارة.

ويشرح الدكتور النجار واجبات العامل كما جاءت فى الكتاب والسنة ويلخصها فى الأمانة (من غشنا فليس منا) والحرص على أدوات ومستلزمات العمل: (من استعملناه على عمل، فرزقناه رزقا، فما أخذ بعد ذلك فهو غلول أى اغتصاب وسرقة). والإتقان فى العمل واجب شرعى، وفى الحديث: (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه). والوفاء بالعقود أيضا واجب شرعى كما فى الآية الأولى من سورة المائدة: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ .

□□□

ثانياً: أن الإسلام أقر الملكية الخاصة وبنى كثيرا من أحكامه على الاعتراف بها والتشجيع عليها، والملكية قسمان: ملكية العين والمنفعة وهى ملكية تامة، وملكية منفعة فقط أو ملكية العين فقط، وممنوع على الأفراد تملك المساجد والطرق والأنهار والقناطر والأسواق.. الخ فهذه ملكية اجتماعية مشتركة. والإسلام أقر الملكية الخاصة، ولكنها ملكية ظاهرية للإنسان أما المالك الأصلي فهو الله، وتخضع الملكية لشروط المالك الأصلي:

﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى﴾ طه (٦)

و: ﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ﴾ الأنعام (١٢)

و: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ﴾ الحديد (٧)

و: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ النور (٢٣).

ويعترف الإسلام بالتفاوت في الدخول كما قال تعالى: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحِمْتُ رَيْبَكُ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ الزخرف الآية ٣٢

وفي نفس الوقت فإن الإسلام يمنع تركيز الثروة والمعاملات الربوية.

والملكية الفردية حق شخصي لا يجوز التعرض له ما دام المالك ملتزماً باستعماله وفق ما أراد الله، فهي حق فردي مقيد بشروط حددتها الشريعة، والدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي الذي يباشره الأفراد، سواء لمراقبته، أم لتنظيمه، أم لتبشير بنفسها بعض أوجه هذا النشاط إذا عجز عنه الأفراد، أو إذا أساءوا مباشرة ذلك النشاط.. وللدولة إلغاء الملكية الفردية إذا نتج عنها ضرر. وهناك حالات يمكن الاستناد إليها لإقرار مبدأ التأميم عند الحاجة بشروط وقيود معينة. مثل (أرض الحمى) وهي المرفق العام والأرض التي تخصص للمنفعة العامة، والدولة مقيدة بالنسبة للملكية العامة بأن تخصص المال العام للأغراض التي حددتها الشريعة. ولا تملك الحكومة إنفاق هذه الأموال في غير ذلك من الوجوه.

ثالثاً: العملية الإنتاجية مقيدة بشرط أساسي هو أن تكون في دائرة الحلال في كل مراحلها، فيكون الشيء الذي يتم إنتاجه غير محرم شرعاً، وليس في تنظيم عملية الإنتاج ما يدخل دائرة الحرام، ويكون التمويل وتحديد الأجور كذلك منسجماً مع دائرة الحلال، وأن تتم مراعاة مبدأ الإيراد أو الربح الاجتماعي وليس الإيراد

أو الربح الشخصي فقط، فقد يحقق إنتاج سلعة ما ربحاً للمنتج ويلحق أضراراً بالجمع، وهذا ما تنبه إليه الاقتصاديون مؤخراً واشتروا في العملية الإنتاجية عدم الإضرار بالبيئة، أو بالإنسان. والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فرض على الدولة وللجمع والفرد، وقد أمر الإمام عليّ واليه على مصر بمراعاة اعتبارات التنمية للمجتمع كله بأكثر من مراعاة الجباية وزيادة إيرادات الخزنة العامة وذلك في قوله: (وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج من غير عمارة أخرج البلاد). وإذا كانت التنمية الاقتصادية في النظام الرأسمالي مسئولية الأفراد، وفي الاقتصاد الاشتراكي مسئولية الدولة، فإنها في المجتمع الإسلامي مسئولية الفرد والدولة معاً، وكل منهما يكمل الآخر.

رابعاً: توزيع الدخل ينقسم إلى:

□ الربح (الإيجار) وقد أجاز فقهاء أهل السنة المزارعة في استغلال الأرض.
 □ الأجر- وهو ما يدفع مقابل العمل، ويخضع تحديد الأجر للعرض والطلب. ويجوز أن تتدخل الدولة لحماية العامل، وضمان الحد الأدنى الذي يكفل احتياجاته الأساسية.

□ الربح- ويشترط فيه عدم الاستغلال أو الاحتكار.

□ الحق الاجتماعي- وهو حق العاجز والفقير واليتيم في رعاية الدولة. والزكاة هي صمام الأمان للمجتمع، وفي الحديث: (ما تلف مال في بر ولا بحر إلا بحبس الزكاة) وحبس الزكاة جانب من جوانب سوء توزيع الدخل.

□□□

وتحريم الربا من المبادئ الأساسية في الاقتصاد الإسلامي عند أهل السنة والشيعة معاً، وليس في مبدأ تحريم الربا اجتهاد لأنه قائم على النص القرآني

الصريح، ولكن الخلاف بين الفقهاء على الجانبين حول تحديد ما هو الربا، بعد أن أصبحت لدينا صور جديدة من المعاملات لم تكن معروفة في العصور السابقة مثل فوائد البنوك وصندوق توفير البريد والتأمين على الحياة، وفي أهل السنة كثيرون أباحوا هذه المعاملات منهم الشيخ على الخفيف، والشيخ عبد الجليل عيسى، والشيخ محمود شلقوت، وأخيراً الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر، وعشرات غيرهم، وأباحها الشيخ محمد الغزالي من باب الضرورات التي لم يعد عنها غنى في هذا العصر. بينما يتشدد بعض الفقهاء فى تحريم هذه المعاملات الجديدة. وهذا هو الحال أيضاً عند الشيعة. وإن كان هذا الموضوع فيه تفاصيل وحجج وأسانيد لدى الجانبين لا يتسع لها للجال. (يمكن الرجوع إلى كتاب المعاملات الإسلامية لفضيلة الإمام الأكبر الدكتور محمد سيد طنطاوى).

وعلماء أهل السنة والشيعة متفقون أيضاً على أن الزكاة ركن من أركان الإسلام، وبالتالي فإن العلاقة فيها بين الله ودافع الزكاة، وليست بين من يعطى ومن يأخذ الزكاة، وفي هذا يقول الرسول ﷺ: (الصدقة تقع فى يد الرحمن قبل أن تقع فى كف الفقير) ويقول: (إن الرجل ليتصدق بالصدقة من الكسب الحلال- ولا يقبل الله إلا الطيب- فيتلقاها الرحمن تبارك وتعالى فيريها). وبذلك يعتبر نظام الزكاة أول نظام للتكافل الاجتماعى فى التاريخ. ويتفق علماء أهل السنة والشيعة على أن الزكاة التى توجه إلى مصارفها الشرعية غير الضرائب التى تحصلها الدولة وتوجهها للإنفاق على المشروعات والخدمات العامة.

□□□

وللشيخ أسعد المدنى رئيس جمعية علماء الهند بحثٌ يعبر عن آراء بعض فقهاء أهل السنة فى النظام الاقتصادى. ويتلخص رأيه فيما يلى:

□ المساواة فى حق العيش: فإن الرزق ووسائل العيش لها علاقة بذات الله، وهو الضامن والكفيل لكل فرد:

﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ هود الآية ٦

و ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ الذاريات آية ٢٢.

و ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ الذاريات آية ٥٨.

□ التفاوت في المعيشة: وإن كان الجميع سواء في حق المعيشة إلا أنهم يختلفون في درجاتها، وليس المطلوب أن ينساوي الناس جميعا في درجة معيشتهم، ولكن يجب أن يبقى هذا التفاوت في حدود الاعتدال، ولا يكون قائما على الظلم للآخرين:

﴿لَنْ نَقْسِمَ لَكُمْ مَعِيشتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾

الزخرف آية ٣٢- و ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ الرعد آية ٢٦

و ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ خَلْقَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَاءِ آتِكُمْ﴾ الأنعام آية ١٦٥.

وليس هذا التفاوت مبررا للاستغلال الطبقي أو حرمان الآخرين من معيشتهم.

□ الاكتناز والاحتكار حرام:

﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا ينفقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ

بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ

وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ ﴿٣٥﴾ التوبة ٣٤- ٣٥

﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ الحشر آية ٧.

□ التوازن بين رأس المال والعمل: ولذلك حرم الإسلام الربا والقمار والعقود

الفاسدة وكل معاملة لا تكون على أساس المراضى أو تحقق منفعة لطرف على

حساب طرف آخر.

□ الأمر بالعمل وإتقان العمل: والآيات في ذلك كثيرة وكذلك الأحاديث ومنها: (طلب الكسب الحلال فريضة بعد الفريضة). بشرط أن يكون العمل مشروعاً والعائد منه حلالاً.

□ اجتناب الإسراف والتبذير والتفتير.

□□□

ومفتى باكستان الأكبر الشيخ محمد شفيع له أيضاً دراسة عن مفهوم أهل السنة للاقتصاد الإسلامي يتلخص في النقاط الآتية:

الثروة بكل أشكالها مملوكة لله، وما يملكه الإنسان منها منحة من الله، (النور آية ٣٢):

﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ وتجب مراعاة الله في طريقة كسبها وإنفاقها.

وفى رأى الشيخ محمد شفيع أن الإسلام في موقف الوسط بين الرأسمالية والاشتراكية، فإنه يعترف بالملكية الفردية ولكنه لا يطلق لها الحرية بدون قيود، ويضع القواعد لتوزيع الثروة بحيث لا تتركز في أيدي محدودة، والموارد الطبيعية ملك للمجتمع كله ولا يجوز احتكارها.

وعموماً فإن الاجتهادات كثيرة بين فقهاء أهل السنة لتأصيل نظرية اقتصادية وبينهم اتفاق على كثير من عناصر هذه النظرية. وكذلك الحال عند الشيعة، وسوف نلاحظ أوجه اتفاق بين أهل السنة والشيعة في المسائل الاقتصادية والمعاملات.

□□□

وللشيعة الإمامية نظرية اقتصادية شرحتها أحد المفكرين الشيعة في إيران هو الدكتور حبيب الله بايدار في كتاب بالفارسية بعنوان: (تفسير للملكية والعمل ورأس المال من وجهة نظر الإسلام) وقد ترجم مبادئ هذه النظرية إلى العربية الدكتور إبراهيم الدسوقي شتاً أستاذ اللغات الشرقية بكلية الآداب بجامعة القاهرة في كتابه (الثورة الإيرانية- الجذور- الأيديولوجية) وأضاف إلى الترجمة هوامش وتعليقات مهمة.

يقول هذا الفقيه: إن الأصول الأساسية للاقتصاد الإسلامي في الفكر الشيعي تتلخص فيما يلي:

الأصل الأول: أن منابع الثروة الطبيعية التي تتدخل تدخلاً مباشراً في ضمان حياة الناس لا تدخل في الأملاك الشخصية لأحد، ومالكها المطلق هو الله، وللجميع حق الانتفاع بها، وهذا الحق عام لا يمكن المساس به بأي حال من الأحوال، وفقاً للمبدأ الذي أقره الإمام عليّ بأن الأموال والثروات العامة ملك لكل البشر، وهذه القاعدة تطبيق لقول الله تعالى في سورة البقرة ٢٨٤: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ وقوله تعالى في شأن ناقة صالح في سورة الأعراف آية ٧٣ وسورة هود آية ٦٤:

﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ﴾ ولا تُذكر الأرض في أغلب مواضع ذكرها في القرآن إلا بأنها (أرض الله). وحين يذكر الله سبحانه وتعالى استخلاف الإنسان في الأرض يذكره بضمير الجمع، مما يعني حق البشر جميعاً في الاستخلاف وليس حق فئة أو عرق أو جنس أو فرد. وفي تفسيرهم لحق الإنسان في خلافة الأرض يقولون إن الخلافة تعني الانتفاع وليس الملكية، بشرط أن يكون الانتفاع للصالح العام. ويقولون أيضاً: إن الله حذر صراحة من جعل المال دولة- أي متداولاً- بين الأغنياء وخدمهم، فالفساد إنما ينشأ في المجتمع عندما تتركز الثروة في أيدي فئة قليلة من الناس، والثروة هي عصب الحياة ووسيلة السلطة والسيطرة.

وتستند الشيعة الإمامية في مسألة ملكية الأرض إلى هذه المسألة التي أثبتت في عهد عمر بن الخطاب عندما طلب المسلمون توزيع الأراضي المفتوحة على الفاتحين، فاستشار الإمام علياً فرفض مبدأ تقسيم الأراضي تماماً- كما قال معاذ بن جبل- لأن ذلك يعني أن يستحوذ جيل الفاتحين على الثروة ويورثوها لأبنائهم ويحرم منها الجميع، كما يعني أن تتحول الأرض بالإرث إلى أناس لم يتعبوا ولم يشاركوا في

الفتح، مما سيؤدي إلى تكوين طبقة تغرها الأموال والأموال فتعمل على الفساد في الأرض، وبناء على ذلك كتب عمر بن الخطاب إلى سعد بن أبي وقاص بما استقر عليه رأى كبار الصحابة، وهو أن تُستغل الأرض لصالح جميع المسلمين، كما لا يحرم من خيرها الذين لم يدخلوا في الإسلام ما داموا يعملون في زراعتها، ومن يدخل الإسلام يكن مسئولاً عن زراعة الأرض ويأخذ حاجته منها ثم يدفع الخراج (الضرائب) إلى بيت المال.

وللإمام جعفر الصادق فتوى بعدم جواز تملك الأرض وأنها للانتفاع فقط، واستند في ذلك على ما جاء في سورة الأنفال.

ويقول الشيعة: إن على الحكومة أن تنتزع الأرض من المنتفع بها إذا أهمل في زراعتها، كما أنهم يمنعون التملك بوضع اليد وهو ما كان يسمى قديماً (الحمى)، ومعناه أن يبسط شخص سلطانه على قطعة أرض ويعلن أنها في حماه، ويستندون في ذلك إلى الحديث الشريف: (لا حمى إلا حمى الله ورسوله). ونظامهم في استغلال الأرض أن يُعطى للمنتفع من الأرض بقدر ما يستطيع تعميره دون زيادة، مع التركيز على الأرض البور لتعميرها.

□□□

ويدلل الشيعة الإمامية على أن نظامهم هذا يعكس إرادة الشريعة الإسلامية في تحريم الإقطاع، معناه المعاصر، وأيضاً تحريم ما ظهر بعد ذلك من نظم أخرى ليست من الإسلام في شيء، مثل نظام الالتزام، ونظام الإقطاع للجند والبلاط والخاصة المقربين من الحاكم من أصحاب الحظوة، ويحرم الشيعة بناء على ذلك ربط المزارع بالأرض، فهو حر، والاتجار في الأرض باطل، واستخدام نظام السخرة في الزراعة محرّم سواء كانت سخرة المسلمين أو غير المسلمين، ويدلون على

صحة نظريتهم بأن معاوية كان يجذب الناس وكبار الصحابة بالعطايا والإقطاعات بينما لم يفعل الإمام عليّ ذلك أبداً.

ويقول الشيعة الإمامية إن ما جرى على الأرض يجرى على ما فيها من منابع طبيعية، ويستندون في ذلك إلى الحديث الشريف: (الناس شركاء في ثلاث: الماء، والنار، والكلأ). ويتجمعون هذا المبدأ بأن الإسلام قائم على أن الناس شركاء في مصادر الثروة، والنار هنا تنسحب على مصادر الطاقة كالبتروال والكهرباء، والكلأ يعنى الإنتاج الزراعى والإنتاج الصناعى، والمرجع فى ذلك كتاب بالفارسية يشير إليه الدكتور إبراهيم الدسوقي شتاً عنوانه (برداشتهاى در باره مالكيت و كار وسرمايه ازديدكاه اسلام ص ١٧١-٢٠٦).

ويفسر الدكتور شتاً نظرية الشيعة فى ملكية الأرض فيقول: إنها ظلت تشغل فقهاءهم على مر العصور، وعلى اختلاف فرق الشيعة، لأن معظم الحركات الشيعة كانت تضم عدداً كبيراً من رقيق الأرض والموالى والفئات المطحونة، واتهمت معظم هذه الحركات بأن أصحابها من معتنقى الديانة المزدكية الفارسية كما يشير الباحث الشيعى الدكتور على شريعته، وعندما انتصرت بعض الحركات الشيعة المتطرفة مثل حركة القرامطة أقامت نظاماً اقتصادياً يتضح من وصف المعاصرين له بأنه أشبه بنظام الكوميونات والتعاونيات فى العصر الحديث، وقد شرح هذا النظام الدكتور محمود إسماعيل فى كتابه (الحركات السرية فى الإسلام).

□□□

والأصل الثانى من أصول الاقتصاد الإسلامى عند الشيعة هو (العمل)، ويفسر الدكتور شتاً ذلك بأن الشيعة يقتربون من مبدأ (من لا يعمل لا يأكل إن كان قادراً على العمل) وعلى ذلك يقررون أن كل مال يكتسبه الإنسان دون عمل فهو مال

حرام، وأن العمل هو الوسيلة الوحيدة للعيش ويقولون: إن ذلك هو تفسير قوله تعالى في الآية ٢٩ من سورة النجم: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (٣٨). كما يقول الباحث الشيعي سيد محمود طالقاني في كتابه بالفارسية عن الإسلام والملكية، ومن هنا يفسرون الحكمة في تحريم الربا، بأنه حصول على ربح بدون عمل أو جهد، وكل نوع من أنواع الاستغلال حرام. وإعطاء العامل أجراً أقل بكثير من قيمة العمل الذي يؤديه حرام. وأي نوع من التآجير من الباطن حرام. وأي نوع من بخص حق العامل حرام وهو سرقة. والتجارة على الورق (بدون وجود بضاعة) مثل بيع أذون الاستيراد والتصدير أو الأذون الخاصة بحصة التموين أو حصة في مواد البناء أو الاتجار في العملة أو بيع إيصال حجز السيارات وأمثال تلك المعاملات التي لا تقوم على عنصر العمل والجهد حرام. ويدخل فيها خلو الرجل. وكذلك فإن استئجار عمال لزراعة أرض ولا يعمل فيها حائز الأرض حرام، إلا إذا كان الحائز قاصراً، أو عاجزاً عن العمل، أو أرملة. والشيعية يحرمون الاتجار في للحصول قبل حصاده ويرون أنه نوع من الربا لأنه ربح بدون عمل.

والشيعية يحكمون على احتكار السلع، وإخفائها، والتلاعب في أقوات المسلمين من أجل الحصول على مزيد من الربح بأنها كلها حرام. والمغالاة في الربح حرام. ولا يكون الربح الحلال إلا في حدود المشقة التي تكبدها التاجر في النقل والاستيراد، ويدللون على ذلك بأن الرسول ﷺ منع التجار في المدينة من ملاقة تجار القوافل خارج المدينة للاستيلاء على كل البضائع الواردة معهم وبيعها بسعر أعلى، وتوعد المطففين في الكيل والميزان كما توعد المتلاعبين بالأسعار. ومن ذلك فإنهم يحرمون أيضاً العمولة، والسمسرة، وكل دخل لا يبذل صاحبه عملاً وجهداً للحصول عليه. ويعتمد الشيعية في نظريتهم هذه على أن الصحابة كانوا يعملون عملاً منتجاً ليتعيشوا من عائد العمل، وكانوا يعملون إما بالتجارة وإما بالعمل

اليهودى، كما لم يعرف الإسلام مخصصات الحكام الضخمة كما يحدث فى العصر الحديث.

□□□

والأصل الثالث: هو الاعتدال، بمعنى أن يأخذ كل إنسان بقدر حاجته وليس أكثر من ذلك. وهذا المبدأ يستندون فيه إلى قول الإمام على بن كل ما فى الأرض ملك الله، يستخلف الناس فيه على سبيل الوديعة، ويأمرهم بأن ينفقوا منها فى حدود الاعتدال، وأن يأكلوا ويشربوا بقدر حاجتهم، وأن يبذلوا ما زاد على حاجتهم للمؤمنين للحتاجين. وهذا البذل يمنع شرا كثيرا، فمن أطاع الله فيما أمر كان أكله حلالا وإنفاقه حلالا، ومن عصاه وتعدى حدوده، فإن ما ينفقه حرام تطبيقا لقول الله تعالى فى سورة الأعراف ٣١ والأنعام ١٤١: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (٣١) ويقول الإمام على فى شرح هذا المبدأ: (هل تظنون أن الله خولهم ماله ومنحهم حرية إنفاقه حتى يشتري أحدهم مطية بعشرة آلاف درهم فى حين أن مطية بعشرين درهما تسد حاجته، ويتزوج أحدهم بألف دينار فى حين أن عشرين دينارا تكفيه؟)

ويحكم الشيعة على الذين يتذرعون بما جاء فى كتاب الله بأن ينفق كل ذى سعة من سعته كما جاء بالآية السابعة من سورة الطلاق: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ ويفسرون ذلك بأن معناه إباحة الإسراف ما دام الإنسان يملك من المال ما يعينه عليه، بأن هؤلاء يفسرون القول على غير ما أراد الله، فقد أراد ربنا أن ينفق كل إنسان بقدر ما تقتضى أموره وأحواله. والقصد والاعتدال واجب مهما كانت إمكانات الإنسان المادية. فإذا تجاوز هذه الحدود يكون إسرافه حراما، ويستند مفسرو المذهب الشيعى إلى قول الإمام على: (العاقل يأكل للقدرة ولا يأكل للشهوة). وهذا ما نسميه اليوم ترشيد الاستهلاك.

□□□

والأصل الرابع هو مسئولية المجتمع عن ضمان احتياجات أفرادهِ، ووضع القواعد التي تكفل عدم تكديس الثروة عند أفراد معدودين تحركهم نوازع الجشع والاكتناز.

ويشرح الدكتور إبراهيم الدسوقي شفا هذا المبدأ فيقول: إن منع الاكتناز في الإسلام يتفرع منه إلزام للمجتمع والهيئة الحاكمة بضمان حاجات الأفراد في حالات العجز. ومعروف أن عمر بن الخطاب أجرى راتباً من بيت المال لعجوز يهودى رآه يسأل الناس في الأسواق، وقال إن هذا الرجل في شبابه كان يخدم اليهود والمسلمين. ونفس الواقعة تكررت مع الإمام على فقد أجرى راتباً لعجوز قبطى. والمبدأ أن المواطنين في المجتمع سواء في الحقوق والواجبات بغض النظر عن دياناتهم، وقد أوصى الإمام على مالك بن الأشتر حين ولاه مصر بأن يرعى الجميع دون تفرقة، وقال له: (الله الله في الذين لا حيلة لهم من المساكين وللحجاجين فاجعل لهم قسماً من بيت المال، ولا يشغلنك عنهم بطر، ولا تصعر خدك لهم.. فإن هؤلاء من الرعية أحوج إلى الإنصاف من غيرهم، وعليك أن تتعهد أهل اليتيم وذوى الرقة في السن ممن لا حيلة له، فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لن تقدر أمة لا يؤخذ للضعيف فيها حقه من القوى) وهذه الوصية جاءت بالتفصيل في كتاب (نهج البلاغة) للإمام على مؤداها أن لكل مواطن في الدولة حقوقاً، وواجب الحاكم أن يكفل هذه الحقوق لجميع الرعية من المسلمين وغير المسلمين على السواء دون تفرقة.

□□□

والأصل الخامس أن النظام الاقتصادى يجب ألا يقتصر على هدف واحد هو إقامة مجتمع الرخاء، لأن الرخاء وسيلة لتحقيق هدف أهم، فالعمل ليس وسيلة للكسب فقط بل هو عبادة، وكل إنسان في المجتمع لابد أن يجد القوت وضرورات

الحياة. وتحقيق الرخاء المادى إذا لم يرتبط بتوفير الاحتياجات الضرورية للفقراء فإنه يعنى تحول للجتمع إلى حالة من الجشع والطغيان والاستغلال مما يتعارض مع أهداف الإسلام. وأهداف الإسلام أن يكون النشاط الاقتصادى مرتبطاً بالجانب الروحى فى الفرد وللجتمع، وللجمع الإسلامى قائم على الجانب الروحى والجانب المادى معاً، ولذلك يحرم الإسلام الاستغلال والاحتكار والربا والجشع فى تحقيق الربح. والرسول ﷺ يعلم المسلمين بأن الله سيحاسب كل إنسان على ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، كما يعلمهم أن الدنيا مزرعة الآخرة، وهذا ما تعنيه الآية الكريمة: ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ ۗ ﴿٦﴾ الانشقاق (٦). أى إن كل عمل للإنسان يخضع لرقابة الله وحسابه، وإذا لم تكن المادة هى الهدف الوحيد فى الاقتصاد، فإن البناء الاقتصادى يسلم من آفة فردية هى الجشع، ويسلم من آفة عامة هى اعتبار الرخاء هدفاً فى ذاته، دون التفكير فيما يترتب على ذلك من تدهور. وفى القرآن: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدِرُوا عَلَيْهَا آتْنَاهَا أَمْراً بَلِيغاً أَوْ نَهَاراً فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَن لَّمْ تَغْنَبْ بِالْأَمْسِ ۗ﴾ يونس (٢٤).



ومن مبادئ الإسلام ما قرره الرسول ﷺ: (ليس منا من بات شبعان وجاره جائع) مما يعنى أن الأخوة فى الدين تعنى التكافل ومجتمع المسلمين أسرة واحدة لا يحق للغنى أن يترك الفقير دون أن يجد ما يكفيه، وهذا هو التعبير عن المسئولية الاجتماعية، ويقول أصحاب النظريات الشيوعية: إن الإسلام نهى عن حمية الجاهلية، وأن الاستقرابية العربية لم تظهر إلا بعد أن انحرف المسلمون عن المسار الحقيقى

للإسلام فظهرت لفظة (الموالي) بعد أن سيطر بنو أمية على الحكم وشجعوا العصبية العرقية والجنسية والقبلية لتبرير استحواذهم على الثروة والسلطة، وقدموا الوجه البشع الذي شوه الإسلام وهو الرق. والإسلام لم يعترف اعترافا كاملا بشرعية الرق ولم يضع له التشريعات التي تنظمه، وليس في القرآن إشارة إلى الرق إلا في آية واحدة تدعو إلى الفداء وتؤقته بالحرب، وهي الآية الرابعة من سورة محمد:

﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا انْخَسَمُوا فَشَدُّ الوَتَاقِ فَإِمَامًا مُّبَعدًا ۖ حَتَّىٰ تَضَعَ الحَرْبُ أوزَارَهَا﴾ وآيات العتق تفتح الباب على مصراعيه لإنهاء هذا النظام الذي كان سائدا قبل الإسلام، والدليل على ذلك أن فقهاء المسلمين وكتب الفقه دون استثناء تناول الحديث عن الرق تحت عنوان واحد هو (باب العتق)، وقد جعل الله العتق كفارة لمعظم الذنوب. وفي صدر الإسلام كان الرقيق الذين حررهم الإسلام مثل سلمان، وصهيب، وبلال، وعمار، أعظم قيمة عند الله ورسوله ﷺ من بعض السادة. وقد أكد الصحابة جميعا على أن الناس جميعا ولدوا أحرارا ولا يجوز استعبادهم. وبذلك كان الإسلام أسبق من النظم الأوربية في تحرير العبيد عمات السنين.

□□□

يقول الباحث الشيعي الدكتور حبيب الله بايدار: إن الإسلام لم ينزل لدعوة الناس إلى الصلاة والصوم فقط، ولكنه حركة إصلاحية اجتماعية في المقام الأول، وتوحيد الله دعوة لتحطيم أصنام الحجر وأصنام البشر أيضا، وهو دين له برنامج اقتصادي واجتماعي، أساسه أن الأموال العامة ملك لكل الناس لأن المال مال الله والخلق عيال الله. وأن ضمان احتياجات الفرد التزام على للجتمع، ويلزم بوضع القواعد لضمان عدم تكديس الثروة عند أفراد على حساب حرمان الأغلبية. والسعى إلى المال ليس هدفا في ذاته، ولكن المال وسيلة والهدف هو مرضاة الله، والحياة وفقا لما

أمر، والقاعدة التي قررها الرسول ﷺ هي (الدنيا مزرعة الآخرة). وفي نفس الوقت فإن الإسلام يرفض الدعوة إلى نبذ الحياة والامتناع عن السعي للرزق والعمل في الدنيا، بل يدعو إلى العمل والإبداع والاستثمار مع تكامل الجوانب المادية والروحية، وبحيث تكون الثروة للجميع مصداقا لقوله تعالى في الآية السابعة من سورة الحشر:

﴿ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ والزكاة والصدقات وسيلة لإعادة توزيع الثروة وضمان حياة كريمة للفقراء، والاستغلال حرام، وكسب المال دون عمل حرام، والاحتكار حرام.. الخ. ولا ينبغي أن يكون المال هو الدافع الوحيد للإنسان، ولكن هناك دوافع أخرى هي مرضاة الله، وخدمة الناس، وفقاً للمبدأ الذي عبر عنه الرسول ﷺ: إن الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه. والمسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضا، وما يعطيه الإنسان لأخيه الإنسان إنما هو (إقراض لله)..

﴿ فَانْقُرُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِّأَنْفُسِكُمْ وَمَنْ يُوقِشْ نَفْسَهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٦﴾ إِنْ قُرِضُوا اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا يُّضْعِفُهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٧﴾ ﴾ التغبان (١٦-١٧)

و ﴿ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا نَقَدْتُمُوهُ لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا ﴾ والمزمل (٢٠). وهذا القرض إنفاق دون انتظار عائد مادي وفي هذه الحالة يتعهد الله تعالى بسداده أضعافا، وهذا يعني أن الإسلام يرفض أن تكون الحوافز المادية هي وحدها التي تحكم حركة الفرد وللجتمع، كما يعني أن النظرة الشاملة للإسلام تجمع بين مصلحة الفرد وللجتمع، وبين العمل للدنيا والآخرة، والربط بين الاعتبارات المادية والروحية، والارتباط بالله في كل عمل للإنسان.

وفي عصر نزول الوحي كان هناك كثيرون يقولون ما يقوله البعض اليوم من أن

ثراءهم دليل على إرادة الله بأن يعتهم في الدنيا، وأن فقر الفقراء هو غضب من الله عليهم، ولذلك نزلت الآيات الكريمة ١٥ - ٢٠ في سورة الفجر :

﴿ فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْنَلَهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنَلَهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا بَلْ لَأَكْرَمُونَ الْيَتِيمَ ﴿١٧﴾ وَلَا تَحْضُونَ عَلَىٰ طَعَامِ الْمَسْكِينِ ﴿١٨﴾ وَتَأْكُلُونَ التَّرَاثِ أَكْلًا لَّمًّا ﴿١٩﴾ وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴿٢٠﴾ ﴾

ومن هنا قام رجال من أمثال أبي ذر الغفاري معارضين، وقد أحسوا بالقلق من ظهور الطبقات الاجتماعية ونموها وبدءوا في التحريض على الثورة عليه.

ويذكر الدكتور إبراهيم الدسوقي شتا دليلا على رفض التمييز بين المسلمين في عهد الخليفة عثمان بن عفان، فينقل ما رواه ابن قتيبة في كتابه (الإمامة والسياسة) الجزء الأول ص ٢٥-٢٦ كما يلي:

(وذكروا أنه اجتمع أناس من أصحاب النبي ﷺ، فكتبوا كتابا ذكروا فيه ما خالف فيه عثمان من سنة رسول الله وسنة صاحبيه، وما كان من هيبته خمس أفريقية لمروان، وفيه حق الله ورسوله، ومنهم ذوو القربى واليتامى والمساكين، وما كان من تطاوله في البنيان، حتى عدوا سبع دور بناها في المدينة، ودارا لنائلة، ودارا لعائشة، وغيرهما من أهله وبناته، وبناء مروان للقصور بذي خشب (موضع في المدينة) وعمارة الأموال بها من الخمس الواجب لله ورسوله، وما كان من إفشائه العمل في الولايات في أهله وبنى عمه من بنى أمية، وهم أحداث وغلمة، لا صحبة لهم من الرسول، ولا تجربة لهم في الأمور، وما كان من الوليد بن عقبة في الكوفة إذ صلى بهم الصبح وهو أمير عليهم سكران أربع ركعات ثم قال: إن شئتم أن يدركم صلاة زدتكم، وتعطي له إقامة الحد عليه.. وما كان من الحمى الذي حمى حول

المدينة، وما كان من إداره القطائع والأرزاق والأعطيات على أقوام بالمدينة لا يغزون ولا يدافعون، وما كان من مجاوزته الخيزران إلى السوط، وأنه أول من ضرب بالسياط ظهور الناس..

ثم تعاهد القوم ليدفعن الكتاب في يد عثمان، وكان ممن حضر الكتاب عمار بن ياسر، والمقداد بن الأسود، فلما خرجوا بالكتاب ليدفعوه إلى عثمان، جعلوا يتسللون عن عمار حتى بقى وحده، فمضى حتى جاء إلى دار عثمان فاستأذن عليه فأذن له، فدخل عليه وعنده مروان بن الحكم وأهله من بنى أمية، فدفع إليه الكتاب فقراه، فقال له: أنت كتبت هذا الكتاب؟ قال: نعم. قال: ومن كان معك؟ قال: كان معي نفر تفرقوا فرقاً (أى خوفاً) منك. قال: من هم؟ قال: لا أخبرك بهم. قال: فلم اجترأت عليّ من بينهم؟ فقال مروان: يا أمير المؤمنين، إن هذا العبد الأسود (يعنى عمّاراً) قد جرأ عليك الناس، وإن أنت قتلته نكلت به من وراءه، فقال عثمان: اضربوه، فضربوه، وضربه عثمان معهم حتى فتقوا بطنه، فغشى عليه، فجرّوه حتى طرحوه على باب الدار، فأمرت به أم سلمة زوج النبي عليه الصلاة والسلام فأدخل منزلها، وغضبت فيه بنو المغيرة وكان حليفهم، فلما خرج عثمان لصلاة الظهر عرض له هشام بن الوليد بن المغيرة فقال: أما والله لئن مات عمّار من ضربه لأقتلن به رجلاً عظيماً من بنى أمية، فقال عثمان: لست هناك..).

هذه الرواية يستدل بها الدكتور شتّا على ظهور الطبقات في عهد عثمان وعمو (للحسوية) كما يستدل بها على رفض هذه الطبقة من جانب المسلمين. وهذا ما ذكره أيضاً طه حسين في (الفتنة الكبرى). والشيعّة عموماً يستندون على مثل هذه الروايات في حربهم المستمرة حتى اليوم على بنى أمية لسيطرتهم على الحكم وعلى المجتمع الإسلامي، ويدلل الشيعيّة على صحة مذهبهم بذكر ما فعله الإمام عليّ من حرب الاستغلال واكتناز الثروات، وفي وصيته إلى ابنه الإمام الحسن يحرم



فيها ترك ميراث لأهله من بعده، ليس فقط لأن جمع الثروة مذموم، بل أيضا لأن الثروة حين تصل إلى أشخاص لم يتعبوا في جمعها تعرضهم للفساد أو تدعوهم إلى حياة طفيلية ليس فيها السعي والعمل، وفي ذلك قال الإمام عليّ للإمام الحسن: يا بني لا تخلفن وراءك شيئا من الدنيا، فإنك تخلفه لأحد رجلين: إما رجل عمل فيه بطاعة الله فسعد بما شقيت به، وإما رجل عمل فيه بمعصية الله فشقى بما جمعت له، فكنتم عوناً على معصيته، وليس لأحد الرجلين أن تؤثره على نفسك.

هذا ملخص نظرية الشيعة الاقتصادية كما عرضها الباحث الشيعي الإيراني الدكتور حبيب الله بايدار في كتابه بالفارسية (برد اشتهايي درباره ما لكيت وكار وسرمایه إزديد كاه إسلام) (تفسيرات عن الملكية والعمل ورأس المال من وجهة نظر الإسلام) وعرضه الدكتور إبراهيم الدسوقي شتا. وقد تناول الإمام الخميني كثيراً موضوعات تحريم الربا وأهمية ركن الزكاة وخمس الربح، وتحريم الاستغلال والاحتكار.

□□□

ومن الواضح أنه ليست هناك نظرية اقتصادية كاملة متكاملة في الإسلام، اتفق عليها جميع الباحثين ولذلك لا نجد عند الشيعة وأهل السنة سوى استخلاص للمبادئ والقيم والأصول التي وردت في الكتاب والسنة والتي تمثل الإطار العام للاقتصاد والمعاملات، والحكمة من ذلك واضحة أن الإسلام حدد الإطار العام، والمبادئ الجوهرية التي لا يجوز الخروج عليها، وترك للناس أن يتخذوا في شؤون حياتهم ما يناسب كل مجتمع وكل عصر، وبذلك فلا تتعارض مبادئ الإسلام مع التطور الطبيعي والحتمي للمجتمعات، وهذا هو المعنى من القول بأن الإسلام صالح لكل زمان ومكان.

والدليل على ذلك أن مذاهب أهل السنة لم تكن أربعة فقط، بل كان مع الأئمة



الأربعة أئمة آخرون من أمثالهم، ومن يفوقونهم- كما يقول الدكتور عبد المنعم النمر في كتابه (الاجتهاد)- ويذكر منهم الليث بن سعد في مصر الذي قال عنه الشافعي: (الليث أفقه من مالك، لولا أن قومه ضيعوه) يقصد لم يكن تلاميذه يرفعون ذكره كما كان للإمام مالك.

وفى (ضحى الإسلام) يقول أحمد أمين عن العصر العباسي: (لم يكن الأمر مقصوراً على المذاهب الأربعة، بل كان في ذلك العصر مذاهب كثيرة غير هذه، لم يقل بعضها في القيمة والقوة عنها، فكان مذهب الحسن البصري (المتوفى سنة ١١٠ هـ) ومذهب أبي حنيفة (١٥٠ هـ) ومذهب الأوزاعي (١٥٧ هـ) ومذهب سفيان الثوري (١٦١ هـ) ومذهب الليث بن سعد (١٧٥ هـ) ومذهب مالك (١٧٩ هـ) ومذهب سفيان ابن عيينة (١٩٨ هـ) ومذهب الشافعي (٢٠٤ هـ).

ثم من بعدهم في القرن الذي يليه: مذهب إسحاق بن راهويه (٢٨٣ هـ) ومذهب أبي ثور (٢٤٠ هـ) ومذهب أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ) ومذهب داود الظاهري (٢٧٠ هـ) ومذهب ابن جرير الطبري (٣١٠ هـ) وغير ذلك.

ومعنى ذلك أن الأئمة الأربعة المشهورين لم يكونوا وحدهم أصحاب المذاهب، مما يدل على أن الاجتهاد في أهل السنة كان مفتوحاً ولم يقل أحد بإغلاق باب الاجتهاد إلا في وقت متأخر في زمن انحلال الدولة ولدوافع سياسية. وإذا كانت معظم هذه المذاهب قد انقرضت ولم يحفظ الناس سوى المذاهب الأربعة المعروفة. حين اضطهدت السلطة الحاكمة حرية الرأي في العصور المتأخرة وبالتالي توقف الاجتهاد. ويضاف إلى ذلك- كما يقول الدكتور النمر- تهافت العلماء على المناصب والتقرب للسلطة فأصبح العلماء طالبيين بعد أن كانوا مطلوبين واهتزت الثقة فيهم، ولم يعد الناس يأخذون بأقوالهم. وفي عهد المتوكل أمر بالنقليد ومنع الاجتهاد، وكذلك فعل المستعصم سنة ٦٤٥ هـ. وقد تحدث في ذلك الإمام الغزالي فذكر أن

طلب العلماء للدنيا حملهم على التعصب لمذهب من المذاهب، وذكر المقرئ أن كثرة الأوقاف للمذاهب الأربعة جعلت طلاب العلم ينصرفون عما سواهم. والخلاصة أن باب الاجتهاد مفتوح دائما ودعوة الإسلام للتفكير وعدم تعطيل العقل دعوة دائمة ولا يجوز اغلاق بابها إلى يوم الدين. وبالتالي فإن النظرية السياسية والاقتصادية الإسلامية قابلة للاجتهاد. بل إنها هي الساحة التي ما زالت بكرا أمام للجهدين بعد أن ركز للجهدون على أمور العبادات واكتفوا بالمبادئ العامة التي تحكم المعاملات الاقتصادية، وهذا ما عبّر عنه جمال الدين الأفغاني حين قال: إن الأئمة اجتهدوا وجزاهم الله خيرا، ولكن لا يصح أن نعتقد أنهم أحاطوا بكل أسرار القرآن والحديث الصحيح وعلمهم ليس إلا قطرة في بحر.. وتابع محمد عبده الدعوة إلى الاجتهاد واجتهد هو فتصدى لموضوعات جديدة مثل فتواه بأن فوائد توفير البريد حلال، ومثل فتوى تلميذه رشيد رضا بأن من يعطى مالا لشخص آخر مقابل نصيب من الربح مع تحديد هذا النصيب مقدما لا يدخل في باب الربا، وعلل ذلك بأن هذه المعاملة نافعة للطرفين والربا للحرم هو الذي يصيب بالضرر طرفا واحدا بلا ذنب سوى الاضطرار. فالتفرقة واجبة بين مال أخذ لاستغلاله في مشروع ومال اقترضه الشخص للإنفاق على أهله أو لضرورات حياته. وليست كل زيادة ممنوعة، بل الحرام محصور في الزيادة الضارة بالمدين القاضية على روح التعاون. وهذا الرأي سار عليه فقهاء كثيرون آخرهم شيخ الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوي.

وهناك قضايا وتفصيل كثيرة ومع ذلك لم تكتمل النظرية الاقتصادية الإسلامية مما يجعل الاجتهاد في القضايا الاقتصادية التي لم يعرفها فقهاء العصور السابقة من أزم الضرورات الآن لأهل السنة والشيعة معا.